

المملكة العربية السعودية

وزارة التربية والتعليم

الملتقى الأول للتعليم الثانوي – استشراف مستقبل التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية

ورقة عمل حول:

دور المدارس الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل

(دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية الأهلية وأولياء أمورهم ومعلميهم)

إعداد

الدكتور / عبد الرحمن بن سعد الحقباني

مدير عام شركة الرياض للخدمات التربوية والتعليمية المتكاملة

ملخص الدراسة:

تعد المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل أحد الأهداف الاستراتيجية لسياسات التعليم في المملكة على الرغم من السعي باتجاه تحقيق هذا الهدف إلا أن الفجوة ما تزال قائمة بين النظرية والتطبيق أو بين ما هو كائن وما يجب أن يكون... من هنا جاءت هذه الدراسة محاولة عملية (تطبيقية) تهدف إلى الكشف عن رغبات طلاب المرحلة الثانوية وأرائهم حول أولويات إدخال مواد وبرامج تدريبية تسعى إلى تأهيل الخريجين لسوق العمل، كما تضمنت الدراسة آراء أولياء أمور هؤلاء الطلاب ومعلميهم في معرفة أولويات تلك المواد والبرامج. وهدف الدراسة إلى التوصل إلى نتائج واقتراحات وتوصيات نصعها أمام صناع القرار لإدخال برامج تدريبية لطلاب المرحلة الثانوية لتمهيد الطريق إلى سوق العمل.

افتصرت الدراسة على آراء طلاب (٦) مدارس أهلية ثانوية بنين بمدينة الرياض، وشملت عينة البحث (٣٣٠) طالباً - يمثلون نسبة (٤١%) من مجتمع الطلاب وهو ٢٣٣٩ طالباً - و (١٥٠)ولي أمر - يمثلون نسبة (%)٩٩ من مجتمع أولياء الأمور وهو ١٦٣٩ولي أمر - و (١٣٠) معلماً ينتمون لتلك المدارس - ويمثلون نسبة (%)٥٧ من مجتمع المعلمين وهو ٢٢٥ معلماً.

استخدم الباحث أدوات مختلفة لجمع المعلومات للإجابة عن تساؤلات الدراسة المطروحة، وكانت الاستبانة هي الأداة الرئيسية، كما تم الاستعانة بالمقابلة الشخصية مع عدد من أفراد العينة.

وأظهرت الدراسة رغبة الطلاب في الإلتحاق بالبرامج التدريبية لتنمية مهاراتهم وقدرتهم لتلبية متطلبات سوق العمل بعد التخرج. كما يرى أولياء الأمور تفعيل المشاركة مع المدرسة للعب دور أكبر في إكساب الطلاب المهارات المطلوبة التي تعينهم في الحياة. يرى المعلمون أن البرامج التدريبية الإضافية ضرورية للطلاب على أن يتضمنها المنهاج المدرسي والجدول المدرسي.

وقدمت الدراسة التصور المقترن ببرامج سوق العمل في المدارس الثانوية حيث إن المدارس موضوع الدراسة قد قررت ضمن خطتها التطويرية في العام الدراسي ١٤٢٨ / ١٤٢٩ـ إدخال برنامج ربط الطلاب بسوق العمل، في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية. وتحددت الموضوعات التالية للتدرج عليها، وهي :

- ١) كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح.
- ٢) مباديء أساسية في الإدارة.
- ٣) فن التسويق.
- ٤) فن البيع.
- ٥) السكرتارية
- ٦) مباديء في المحاسبة.

وتقدمت هذه الدراسة بتوصيات لوزارة التربية والتعليم، والمدارس الحكومية والأهلية، ومؤسسات قطاع الأعمال المحلية، وما يمكن أن تقوم به كل جهة من مشاركة معززة للبرامج الداعمة لتأهيل الطلاب لسوق العمل.

المقدمة:

إن الاستثمار الحقيقي هو الذي يضع الإنسان في المقدمة إذ إنه الداعم الاستراتيجي لعمليّة الإنتاج والتطوير. والموارد البشرية المدرية تدريجياً حقيقةً هي رأس المال الفاعل لتنمية فاعلة. وقد تعالت الأصوات في الآونة الأخيرة تطالب بدور أكبر للتعليم لتخرّيج الإنسان قادر على مواجهة الحياة، إذ التربية هي ((إعداد الفرد للحياة)).

ومن المنظور الاستراتيجي بعيد المدى والذي يجعل للفرد دوراً فاعلاً فإن ذلك يتطلّب تضافر الجهود وتبني إجراءات عملية ترمي إلى تفعيل دور المدرسة واستثمار طاقات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل فالقرن الحالي يشهد تحديات هائلة على الشباب مواجهتها حتى يستطيعوا مواكبة التغييرات المنطردة السريعة والمتسرعة. ومن هنا كان دورنا في التربية والتعليم أن نعد جيل المستقبل إعداداً يتناسب مع ما يفرضه الواقع العملي والمستقبل؛ فلا يجب أن يقتصر دور المدرسة على مجرد إعطاء الطالب المعلومة التي قد يحتاج إليها لمواصلة حياته الأكاديمية فحسب، بل علينا أن نعيّن على كيفية الاستفادة من تلك المعلومة وتوظيفها بطريقة تعود عليه وعلى الآخرين بالنفع والفائدة.

وبالرغم من محاولة المدرسة الحديثة لعب أدوار متعددة في تفعيل دور الطالب داخل المدرسة إلا أن دوره في المجتمع المحلي ما زال غائباً، فقد لا يدرك الطالب كيفية الإنخراط في المجتمع بعد تخرّجه؟ وما الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه أو يشارك فيه كفرد من أفراد المجتمع؟ مما يستدعي المزيد من الجهد في التعرّف على مشكلاته وتعاونه في حلها.

ويرى التربويون المعاصرون أن هناك ضرورة ملحة لتوسيع دائرة المشاركة الفاعلة بين قطاع التربية والتعليم وقطاع الأعمال ودعم العمل المشترك بين ميداني التعليم والعمل والذي يتّيح الفرصة الأكبر للطلاب للتدريب وتطبيق القدرات والمهارات التي اكتسبوها بطريقة عملية في واقع عملي.

إن ما يجب أن تسعى إليه المدرسة الحديثة بأدواتها هو تأهيل الطالب من خلال مجموعة من البرامج العملية والتطبيقية لإكسابه المهارات والقدرات التي يحتاج إليها بعد تخرّجه من المرحلة الثانوية حتى يتمكن من الإنخراط في المجتمع ويتواصل مع الآخرين ويصبح عضواً عاماً يكسب قوته بيده، ويعي قيمة التعلم بالنسبة لعالم العمل.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من توافر مناهج دراسية متعددة ومتنوعة والتي ترتكز في غالبيّة الأعم على الجانب المعرفي الأكاديمي، إلا أن مناهجنا في مدارس المملكة -كما هي في العديد من الدول النامية- تعانى من غلبة التعليم النظري، مما أدى إلى وجود بطالة هيكلية، فواقع المهارات المطلوبة لسوق العمل لا تؤهل الخريجين للإنخراط في العمل، ومن هنا برزت أهمية إعادة النظر في السياسات التعليمية خصوصاً ما يتعلق منها بتوثيق الصلة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل في دول الخليج العربية، كنتيجة لتبني الكثير من تلك الدول لسياسات اقتصادية جديدة كإعادة هيكلة المشروعات العامة، والاتجاه إلى الشخصية، وتخفيض الدعم الحكومي، وقيام شراكة فعالة بين مؤسسات التعليم من ناحية ومؤسسات الأعمال والإنتاج من ناحية أخرى بوصفها الركيزة الأساسية في العبور بدول الخليج العربية إلى القرن الواحد والعشرين (صانع ومتولي، ٢٠٠٥ـ١٤٢٥م، ص ٢٤).

وتدل إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي السعودية المنشورة عام ٢٠٠٤ أن ٧٢٪ من خريجي الجامعات السعودية يترکون في التخصصات الإنسانية والاجتماعية والتربية وإعداد المعلمين، والباقي يتوزعون على العلوم الطبيعية والتطبيقية والمهن المساعدة والخدمات الحديثة في إدارة الأعمال والمحاسبة وما شاكلها، ... وهذا ما يوضح مدى الفجوة بين احتياجات سوق العمل الحديث وخرجات التعليم العالي (عبد العزيز الجلال، ١٤٢٨-٢٠٠٧م).

وعلى الرغم من أن فقدان العمالة السعودية للمهارات المطلوبة في سوق العمل يمثل أحد أبرز مسببات البطالة على الأقل من وجهة نظر القطاع الخاص بالملكة العربية السعودية، فإن الكثير من المحللين يرجع السبب في ذلك إلى اهتمام المؤسسات التعليمية بالجوانب النظرية أكثر من اهتمامها بالجوانب العملية التطبيقية مما أدى إلى عجز تلك المؤسسات عن تأمين خريجيها بالحد الأدنى من المهارات المطلوبة لشغل الفرص المتاحة في سوق العمل (الشاعر، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في إطار تشاركي مجتمعي، ١٤٢٣-٢٠٠٣م، ص ٦).

وقد طالب الكثيرون بإعادة النظر في استراتيجيات المرحلة الثانوية لتهلل الطالب للحياة العملية والاجتماعية بعد الثانوية... والاهتمام بأن يكون تركيز المنهج على الجوانب التطبيقية في الحياة العملية للمعارف والمعلومات التي يتعلمها وتتضمن المادة التعليمية المناسبة في المنهج، وأن تكون متاحة لجميع الطلاب بما يتناسب مع ميولهم ورغباتهم واهتماماتهم الفردية (ماذا يريد المجتمع من التربويين، وماذا يريد التربويون من المجتمع، ١٤٢٣-٢٠٠٣م، ص ٤٣، ٤٠).

وإذا كان الواقع يقول أن خريجي المراحل الثانوية قد لا يتحققون بالمعاهد العليا أو الجامعات –إما لعدم الرغبة منهم أو أن مجتمعهم لا تهلهلهم لذلك– فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً لازدياد تفاقم مشكلة البطالة مع عدم قبول القطاع الخاص لهم لضعف تأهيلهم واستمرار اعتماده على العمالة غير السعودية.

أهمية الدراسة:

تبثق أهمية الدراسة من رغبة المؤسسات الحكومية والأهلية من إحداث تفاعلات مكففة بين المؤسسات التعليمية وبين مؤسسات الأعمال بما تحويه من أنشطة إنتاجية ترغب في استقطاب كوادر بشرية مؤهلة بمهارات اللازم التي تتحقق من خلالها احتياجات السوق.

وتتضح أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة مسحية لعينة من الطلاب في المرحلة الثانوية وأولياء أمورهم ومعلميهم للاطلاع على رغبتهم في الولوج إلى سوق العمل والتعرف على الطريق إليه، لذا يؤمن أن تسهم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في تحريك الآمال والطموحات إلى واقع يمكن تطبيقه. ويؤمن كذلك أن تدفع هذه الدراسة بالجهات التعليمية الأخرى (في المدارس الثانوية الحكومية والأهلية والمعاهد) وتكون حافزاً لهم لتفعيل دورهم وإعادة نظرهم في المناهج الدراسية التي تعد الطالب لسوق العمل.

وتبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة ، من خلال مقدمته من نموذج تطبيقي في إعداد طلاب المرحلة الثانوية لسوق العمل الأمر الذي ندعو فيه المسؤولين وأصحاب القرار في القطاعين الحكومي والأهلي وعلى مختلف المستويات لتحمل المسؤولية في

المبادرة نحو تبني خطط وبرامج تدريبية تستهدف طلاب المرحلة الثانوية وتملكهم المهارات الالزمة للدخولهم سوق العمل والتكيف معه.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استقصاء الواقع ميدانياً للتعرف على رغبات طلاب المرحلة الثانوية للإنضمام إلى سوق العمل بعد تخرجهم في المرحلة الثانوية.
٢. التعرف على آراء أولياء أمور هؤلاء الطلاب ومدى رغبتهم في إلحاق أبنائهم لمجموعة من البرامج التدريبية العملية داخل المدرسة وفي المؤسسات الخارجية.
٣. استطلاع آراء معلمي المرحلة الثانوية لإمكانية تقديم مجموعة من البرامج التدريبية لتأهيل الطلاب لسوق العمل ومدى تضمينها في البرنامج المدرسي.
٤. التوصل إلى نتائج واقتراحات وتوصيات توضع أمام صناع القرار لإعادة النظر في خطط المرحلة الثانوية وتمكن من إدخال برامج تدريبية لطلاب المرحلة الثانوية تساعدهم في الدخول في سوق العمل مباشرة.

تساؤلات الدراسة:

تحبيب هذه الدراسة عن عدة تساؤلات، وهي كالتالي:

١. ما أولويات رغبات طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية في تطبيق برامج تدريبية وعملية تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل؟
٢. ما وجهات نظر أولياء أمور طلاب المرحلة الثانوية ورغبتهم في إلحاق أبنائهم لمجموعة من البرامج التدريبية والعملية داخل المدرسة وفي المؤسسات الخارجية لتأهيلهم لسوق العمل؟

٣. ما آراء معلمي المرحلة الثانوية في تقديم برامج تدريبية وعملية تهدف إلى إكساب الطلاب المهارات والقدرات اللازمة للإنخراط في سوق العمل بعد تخرجهم؟

٤. ما التصور المقترن لبرامج سوق العمل في المدارس الثانوية؟

منهجية الدراسة:

لما كان المدفوع من إعداد هذه الدراسة هو التعرف على رغبات الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين حول إدخال برامج تدريبية تطبيقية تعين خريجي المرحلة الثانوية ومهنيتهم لسوق العمل فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع من حيث الواقع الفعلي، والتعبير عنه تعبيراً كمياً وكيفياً (صيني، ١٩٩٤، ص ٦٣). ولا يتوقف الأمر على مجرد الوصف، بل يتعده بالتحليل لمعرفة أبعاده المتداخلة وتفسيرها للوصول إلى نتائج تسهم في تحسين الواقع وتطويره (العساف، ١٩٩٥).

أدوات جمع المعلومات للدراسة:

استعان الباحث بالاستبانة كأساس لجمع المعلومات بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، إذ أن الاستعانة بأداة يعطي معلومات أكثر صدقاً ودقة على حسب رأي كثير من الباحثين (Witkin, 1984; Johns, 1984; Caracelli & Greene, 1994; Parkinson, 1994) أما المقابلة الشخصية فتدعم المعلومات المستقاة من الاستبانة وتحقق من مدى صدقها، إذ أن المعلومات الكمية في حاجة إلى معلومات كيفية (Witkin, 1984; Seliger & Shohamy, 1989) وهذا ما تدعمه المقابلة الشخصية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل استبيانات وآراء الطلاب وأولياء أمورهم ومعلميهما في المرحلة الثانوية في بعض المدارس الأهلية في الرياض بما لديها من مرونة في إدخال برامج تدريبية إضافية وتضمينها الخطة الدراسية دون إخلال بمواد وزارة التربية والتعليم الأساسية.

النطاق المكاني للدراسة:

يشمل النطاق المكاني للدراسة عدداً من المدارس الأهلية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وهي: الأbjاد، علوم الرياض، الابتكارية، الرائد، التوابع، التضامن، وتقع جميعها في مدينة الرياض.

النطاق الزمني:

تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات الشخصية في الفترة الواقعة بين شهري شوال وذي القعدة للعام ١٤٢٩هـ.

مجتمع الدراسة:

ينقسم مجتمع الدراسة إلى ثلاث شرائح، وهي:

- (١) طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية موضع الدراسة وعددهم (٢٣٣٩) طالباً.
- (٢) أولياء أمور طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية موضع الدراسة وعددهم (١٦٣٧)ولي أمر.
- (٣) معلمو المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية موضع الدراسة وعددهم (٢٢٥) معلماً.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة على النحو التالي:

- اشتملت عينة الدراسة على (٣٣٠) طالباً، وتمثل ما نسبته (٤١%) من مجتمعها؛
- كما اشتملت على (١٥٠)ولي أمر، تمثل ما نسبته (٠٩%) من مجتمعها؛
- واشتملت أيضاً على (١٣٠) معلماً من المرحلة الثانوية، وتمثل (٥٧%) من مجتمع الدراسة.
- تمثل العينة (٦) مدارس ثانوية أهلية.

أسلوب توزيع الاستبانة:

تم توزيع الاستبيانات من قبل الباحث بالأسلوب المباشر يداً بيد بين الباحث والمعلمين والطلاب حيث يقوم المعلم بشرح وتوضيح ماتتضمنه الاستبيانة للطلاب داخل الفصل ويحصل منهم على الاستبيانات بعد تعبئتها. أما أولياء الأمور فترسل إليهم مع الأبناء أو عند قدومهم وزيارتهم للمدرسة و مباشرة مع الباحث والمعلمين في المدرسة.

أدبيات الدراسة والإطار النظري:

إننجاح أي استراتيجية سوق عمل تتطلب معرفة خصائص السوق ومعوقاتها ومحددات تدفقات العرض والطلب وعلاقتها بالاقتصاد والتعليم والديموغرافيا. وبالتالي على تدفقات البطالة والتي تعتبر صورة جيدة لتلخص حال سوق العمل فإن استراتيجيات مواجهة البطالة تعتمد أيضاً على مدى معرفة خصائص البطالة وأسبابها والخصائص الاقتصادية والديموغرافية للعاطلين عن العمل. (عباس، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١٨٥).

(١) ديمografie السكان ومعدل النمو:

يحاول الباحث في الجدول التالي إلقاء نظرة على ديمografie السكان ومعدل النمو السكاني، وتوزيعهم حسب الجنس، والعمر والجنسية، ونسبة الإعالة في المملكة العربية السعودية:

السكان	
٢٣ر٣٥ مليون نسمة	عدد السكان
%٤٢	معدل النمو السكاني
ذكور %٥٥٥ إناث %٤٤٦	توزيع السكان حسب الجنس
سعودي %٧٣١ غير سعودي %٢٦٩	توزيع السكان حسب الجنسية
أقل من سنة ٦٤-١٥ من سنة %٥٦٦ ٦٥ فما فوق %٣٩٩	توزيع السكان حسب العمر
%٧٧	نسبة الإعالة

توزيع السكان حسب المناطق	
%٢٢٥٥	الرياض
%٢١٧٠	مكة المكرمة

%٤٦٥١	المنطقة الشرقية
%٦٨٠٨	عسير
%٨٢٦٦	المدينة المنورة
%٦٩٢٤	المناطق الأخرى

ويقدم لنا مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إحصائية بإطار العام لسوق العمل:

- إجمالي القوة العاملة ٨٥ مليون عامل

%٣٩٤٠	سعوديون
%١٦٥٥	غير سعوديين
- إجمالي العمالة بالقطاع الحكومي ١٥١ مليون عامل

%٥٢٨٠	سعوديون
%٨٤١٤	غير سعوديين
- إجمالي العمالة بالقطاع الخاص ٣٧٣ مليون عامل

%٤٧٣٠	سعوديون
%٦٢٦٠	غير سعوديين
- توزيع العمالة حسب القطاعات:

%٢١٢٠	البناء والنقل
%٣٩٢٠	الخدمات
%٥١٥٥	المهن العلمية والتقنية
%٤٢٠٦	القطاعات الأخرى

(المصدر: مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الإصدار السادس، أغسطس، ٢٠٠٧)

(٢) نسبة المتعطلين:

وبقراءة نسبة المتعطلين نجد أن:

إجمالي المتعطلين السعوديين ١٩٠٠٤ متعطلًا، نسبة الذكور منهم ٥٩٠٥٪ (٣٣٦٣٣٠ متعطلًا)، ونسبة الإناث ٩٤٠٪ (٧٨٩١٦٣ ألف سعودية).

ويتضح أن نسبة ٤٦٪ من المتعطلين السعوديين تتركز بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٤-٣٠ سنة، وهي النسبة الأعلى، ويليها الذين أعمارهم ٣٥-٣٩ سنة بنسبة ٣٦٪، وبلغت هذه النسبة ٥٠٪ لدى الذكور الذين أعمارهم ٢٠-

٢٤ سنة، ويليها الذين أعمارهم ٢٥-٢٩ سنة بنسبة ٣٠٪. أما بالنسبة للإناث فبلغت نسبة المتعطلات اللواتي أعمارهن ٢٤-٢٥ سنة ٤٥٪، وهي النسبة الأعلى، ويليها اللواتي أعمارهن ٢٠-٢٤ سنة بنسبة ٤٣٪ من إجمالي المتعطلات.

وتوضح نتائج الدراسات أن حوالي ٧٩٪ من إجمالي المتعطلين الذكور هم من حملة الثانوية فما دون، بينما يبلغ عدد العاطلات عن العمل من يحملن مؤهل الجامعة فيما فوق ١٣٤٨٧٤ متعطلة، أي ما يعادل ٦٦٪ من إجمالي المتعطلات السعوديات (جريدة الجزيرة في ١٥/٩/٢٠٠٨م).

(٣) مؤشر المستوى التعليمي لقوة العمل:

ويقرأء مؤشر المستوى التعليمي لقوة العمل في المملكة بالنسبة لمن يحملون دبلومات دون الجامعية وحتى الدكتوراه يتضح التالي:

- أن ٢٥٪ من إجمالي العمالة في المملكة يعتبرون أميين أو شبه أميين.
- أن ٤٥٪ من إجمالي العمالة في المملكة يعتبرون خريجين الابتدائية وحتى الثانوية.
- أن ٧٤٪ من إجمالي العمالة من خريجي الثانوية العامة وما دونها.
- إن ٢٥٪ فقط من إجمالي العمالة من حملة الدبلوم دون الجامعة وحتى الدكتوراه.
- أن الأميين والذين بالكاد يعرفون القراءة والكتابة يشكلون ٩٪ من قوة العمل الوطنية.
- أن ٤٥٪ من قوة العمل الوطنية من خريجي التعليم العام.
- تبلغ نسبة من يحملون الثانوية العامة وما دون من العمالة الوطنية ٦٤٪ من إجمالي العمالة الوطنية، مما يعني تدني مستوى التعليم في وسط القوى العاملة الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وعصر العولمة.
- تبلغ نسبة من يحملون دبلوماً دون الجامعة وحتى الدكتوراه ٣٥٪ فقط من إجمالي القوة العاملة الوطنية.
- أن ٣٨٪ من العمالة الوافدة هم من الأميين أو بالكاد يعرفون القراءة والكتابة.
- أن العمالة الوافدة التي تحمل الثانوية العامة وما دون بلغت نسبتها ٨٢٪.
- تبلغ نسبة من يحملون الدرجات الجامعية والمؤهلات العليا من العمالة الوافدة ١٧٪ فقط.
- ويتبين من التحليل السابق أن المملكة في سبيل سد العجز الموجود لديها في العمالة السعودية تستعين بشكل أساسى بعمالة متدنية التأهيل الأكاديمى، مما يعكس سلباً على الإنتاجية والتنافسية، وهو ما لا يتناء مع توجه الاقتصاد السعودى إلى اقتصاد المعرفة.

(المصدر: رؤية لتنمية الموارد البشرية، منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الثالثة ٤٢٨ - ٢٠٠٧)

(٤) المشكلات والتحديات والطموحات:

تعد المرحلة الثانوية من مراحل التعليم المهمة في حياة الفرد لما تسم به من مقررات تدريسية متعددة وخصائص أكاديمية متنوعة يختار منها الطالب ما يناسب ميوله واتجاهاته، هذا بالإضافة إلى ما يعترى الطالب من تغيرات فسيولوجية ونفسية لدخوله في طور المراهقة.

ويشخص لنا الدكتور مصطفى عبد السميع (١٤٢٨ـ١٧٣٥م، ص ١٧٤-١٧٣) ما استخلصه من نتائج دراسات عدّة لأهم المشكلات التي يتسم بها سوق العمل في الدول النامية بصفة عامة والخصائص التي تسهم في احتلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة، أي علم التوازن بين حاجة السوق من المهنات المختلفة، ومتخرجات النظام التعليمي لها؛ إذ يعاني النشء المقبل على العمل مما يأتي:

- خيبة الأمل من مهارات التوظيف التي زودهم بها النظام التعليمي على مدى سنوات دراستهم لاستخدامها في الانخراط في سوق العمل لتحقيق متطلبات الواقع العملي، ويتم اكتشاف هذه المعاناة خلال رحلة البحث عن عمل بتعليم جديد وملك كفايات تنفيذه، في ذات مجال تعلمه أو بمجال معاير.
- افتقارهم للمهارات التكيفية والتي تمكّنهم من مواكبة التغيرات المتلاحقة في عالم العمل.
- شيوع بعض الاتجاهات السلوكية غير الرشيدة وبخاصة في ما يتعلق بالانضباط والاتقان والتعامل مع الرؤساء والمؤسسين.
- ضعف مالديهم من معرفة بأساليب البحث عن العمل، وطرق الحصول عليه، والاحتفاظ به.
- تدني مالديهم من تقدير للقيم المطلوبة في مجالات العمل، وما يمكن أن تتحقق له وللمؤسسات التي يعملون فيها.
- قلة وعيهم بقيمة التعليم بالنسبة لعالم العمل، وما قد يعكسه على مستويات تقدير مستوى ميدانياً.

من هنا كانت الحاجة إلى مناهج داعمة لقيم العمل لتهيئة الطلاب للدخول في سوق يتطلب مهارات وإمكانات وقدرات لا بد أن توفر من خلال ما تقدمه المؤسسة التربوية وتشرف على تنفيذه وتقويمه.

وقد تبّهت اليونسكو إلى أهمية التعليم الثانوي والفنى والمهنى، وتبنت أربعة محاور لبرامج الإصلاح والتطوير، والتي تشمل:

١. تلبية حاجات سن المراهقة؛
٢. إصلاح المنهاج، وأساليب التدريس، والاختبارات؛
٣. التأكيد على ربط التعليم الثانوى بعالم العمل والدور المتزايد للتعليم والتدريب الفنى والمهنى في إعداد الفرد للحياة وعالم العمل؛
٤. تغيير أدوار المعلمين والإداريين في المدارس والمؤسسات التعليمية.

وترکز مداخل اليونسكو على دور التعليم الثانوي والتقني والمهني في إعداد الأفراد لمتطلبات المواطنة والحياة وعالم العمل، وكيفية تنويع التخصصات والمسارات لخدمة قضايا التنمية وإيجاد فرص عمل في مجالات الاقتصاد المتعددة (عثمان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

ويذكر عبد المنعم عثمان (المرجع السابق) في بحثه عن تنوع مسارات وتخصصات التعليم الثانوي قوله "قد يعمل توفير الحصول على تعليم ثانوي جيد ومتاسب ومرن ومستجيب لاحتياجات الشباب على تحضيرهم لمستقبل آمن وأكثر بحاحاً" (مع تركيز أكبر على التحليل المنهجي ومهارات حل المسائل المجردة والتفكير النقدي إضافة إلى محتوى مناسب عملياً، يعزّز التعليم الثانوي تحسين وضع المواطن المتميزين والماهرين لبلوغ مستوى الاقتصاد العالمي وليس فقط الوطني "فيلموس، ٢٠٠١")، أضاف إلى ذلك يمكن للتعليم الثانوي أن يكون واسطة لسرعة الانتقال وضرورة زيادة للحصول على أعمال عالية الجودة. ومع ذلك، هناك الكثير من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من العناية والمشاكل التي تحتاج إلى حل. وأشار ماكلين إلى وجود توترات بارزة ومشاكل أساسية يجب أخذها في الاعتبار حين تخطط الدول لإصلاح أنظمتها التربوية. وهي تشمل التوترات بين الاحتياجات العالمية والمحليّة، وبين التقليد والمعاصرة، وبين الاعتبارات الطويلة والقصيرة المدى، وبين الاحتياجات الروحية والمادية، وبين الحاجة إلى التنافس والشأن المتعلق بتساوي الفرص وتوسيع المعرفة فوق القدرة العادلة للإنسان (لوين وكايولدس، ٢٠٠١م).

إن إعداد الطالب للمستقبل يتطلب تحظيطاً للتعليم والتدريب لتأهيله ليكون له دور في المنظومة الإنتاجية، وهذا يتطلب تغيير نظرة التربية وإعادة النظر في الجودة أو الكفاءة الداخلية لعملية التربية والتعليم. ويؤكّد ذلك الدكتور أحمد اللقاني (في تقديمه لكتاب إعداد الطلاب للقرن الحادي والعشرين، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م) إذ يقول "لقد تصور الكثيرون أن التعليم والتربية -أي تعليم وتربية- تؤديان تلقائياً إلى سهولة ويسير العمل عندما يتحقق به الفرد... وهذا الأمر ربما كان مقبولاً بدرجة ما في زمن ما، وخاصة حينما كانت الأدوار والمسؤوليات والعمليات المطلوبة من الفرد في موقع العمل أو المهنة لا تحتاج إلى إعداد مكفي، بل ربما كان يتم التدريب على العمل أو المهنة في أثناء العمل ذاته بغض النظر عما سبق تحصيله من الإعداد العلمي في المؤسسات المعنية لعملية التربية والتعليم والتدريب".

وورد في دراسة لمكتب اليونسكو الإقليمي مجموعة من المعايير والخصائص لإعادة توجيه التعليم الثانوي، منها "تحسين الفاعلية في محتوى البرامج والتخصصات: إن تحضير الطلبة لكي يكونوا عناصر فاعلين في مجتمعاتهم يستلزم تزويدهم بالمعارف والمهارات الضرورية لترجمة القضايا ذات الشأن الخاص والشأن الاجتماعي؛ ومساعدة هؤلاء المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي. إن هذا الأمر يتطلب إعادة نظر في تصميم المناهج لكي تتلاءم مع حاجات جميع الطلبة وليس فقط أولئك الذين يخططون لتابعه التعليم العالي، وتحضير الطلبة القادرين على حل المشاكل اليومية إضافة إلى المشاكل الأكاديمية. كما يجب التركيز الانتباه لملاءمة المدارس مع عالم العمل، واستخدام طائق تعليمية محورها التلميذ، وتحضير الطلبة للوظائف الموجودة، بالإضافة إلى تزويدهم بالمهارات المناسبة لكي يصبحوا متعلمين دائمين، ولكي يكونوا على مستوى التغيرات في سوق العمل (عثمان، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٥٧).

وتلخص لنا الدكتورة كرمة الحسن (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ص ١٧١) كيفية ضمان جودة التعليم العربي بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل، فتقول "إن الاتجاهات المكثفة على الصعيد العالمي سوف تحدد إطار ومكونات التعليم والتعلم، وستظهر الحاجة للعمل على تطوير مفاهيم، ومارسات، ومعايير جودة لأنواع مختلفة من المعرفة، من معرفة المعلومات إلى معرفة الموقف والاتجاهات إلى معرفة كيف ولماذا، الخ... ويطلب ذلك نظام متكمال يبني على نظرة شاملة تتناول جمسم جوانب العملية التعليمية؛ الإطار القانوني الرقابي، التمويل، البرامج الواسعة التي تتسم بالمرونة والصيغة المحلية، والتدريس بفهمه الحديث. يرتكز هذا النظام على قيم ومبادئ كالشراكة والتوازن بين المسائل المطروحة واعتماد مقاربة جديدة للتعليم وللتقويم مع التركيز على مخرجات التعليم كمؤشر أساسي لجودة التعليم، كما يعتمد استراتيجيات لتحقيق أهدافه كالتراكيز على تطوير مهارات المعلم واتباع المرونة وتشجيع العلوم والبحوث وتحفيز المتعلمين. وهذا كلّه يؤكّد ترابط القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتربية والتعليم".

ويؤكّد خالد الزامل (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) على أهمية وضع المعايير المهنية لسوق العمل، ويعده مزايا الوصف التطبيقي للمهنة **DACUM** والذي يمكن المدارس والكليات والجامعات من عمل ما يلي:

- تطوير البرامج التعليمية الجديدة بمشاركة سوق العمل.
- مراجعة وتحديث البرامج والمناهج القائمة.
- تحديد متطلبات ودعم المناهج من الأدوات والمعدات والمواد الازمة.
- إعداد وتوفير المعلومات الصحيحة التي تسهم في توجيه وإرشاد الطلاب.

ولعل إدخال برامج تؤهل الطالب للالتحاق بسوق العمل في المدارس الأهلية يعود إلى ما تتميز به هذه النوعية من المدارس من إمكانات متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قلة عدد الطلاب في الفصل الواحد مما لذلك من إيجابيات كثيرة متعددة كزيادة التحصيل العلمي للطلاب، وزيادة اهتمام المعلم بالطالب مما يساعد على إبراز مهاراته داخل الفصل. وقلة عدد الطلاب يتتيح الفرصة للمعلم أن يوظف أساليب معاصرة في التعليم مثل التعلم التعاوني **Cooperative Learning** أو العمل في إطار الجماعة **Group Learning** حتى يتبع للطالب استخدام مهارات التفكير الإبداعي أو النقدي ويشير لديه الملكات الشخصية الكامنة مع مراعاة الفروق الفردية لكل طالب. إن قلة أعداد الطلاب في الفصل قد تساعده على إكساب الطالب مهارات الحوار مع أقرانه لمساعدتهم على الحوار وتقبل الآخر.
- وجود مناهج إضافية كالحاسب الآلي واللغة الإنجليزية منذ مرحلة الروضة؛ فالحاسب الآلي وسيلة عصرية أصبحت تستخدم في جميع مجالات الحياة، وكذلك اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلوم العالمية والتي تساعدها على الالتحاق بالجامعات التي تستخدم اللغة الإنجليزية لغة للتدريس بها.

- وجود برامج للأنشطة الlassificية إذ تتوفر في المدارس إمكانيات سواءً مكانية أو مادية توفرها المدارس لمواصلة الأنشطة الlassificية لطلابها سواءً من حيث وجود الصالات المتعددة الأغراض أو المسابقات بكلفة بمحالها، والرحلات وغيرها من الأنشطة. إضافة إلى تغفل هذه المدارس في مؤسسات المجتمع المحلي.

- المدارس الأهلية تعمل على تفهم مشكلات الطلاب وتساعدهم على حلها، فهناك تواصل قوي تقوم به أغلب المدارس الأهلية بالاتصال هاتفيًا أو عن طريق الرسائل القصيرة، وأيضاً من خلال تحصيص أيام للاباء يقومون فيها بزيارة المدارس والالتقاء بالمعلمين والتحدث معهم حول ما ي تعرض أبناءهم من معوقات ومشاكل تربوية. وتتسم المدارس الأهلية بالمرونة في الأنظمة التي تتبعها لمعالجة المشاكل التربوية للأباء لتفعيلها دور المرشد الطلابي واستحداث برامج تفاعلية مساندة تمتّن العلاقة بين المدرسة والطالب وولي أمره.

إن ما يحمله المستقبل من مشكلات متسرعة وتخلل في منظومات القيم والسلوكيات يجعلنا أكثر حرصاً في الركون إلى التربية ووضعها في الاعتبار وإعادة النظر في وضعها ومكانتها وأشكالها وما نطلب منها.

ولعل هذا يدعونا إلى إلقاء نظرة تحليلية على أكثر سمات العصر القائم ووضوحاً، ذكرها الدكتور أحمد اللقاني في تقديمه لكتاب "إعداد الطالب للقرن الحادي والعشرين"، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م:

١. التطور العلمي والتكنولوجي الذي جعل القوة اليدوية والعضلية تتضاءل أهميتها إلى القوى العاملة، مما سيؤدي إلى مشكلة غاية في الخطورة وهي مشكلة البطالة، وهذا الأمر يلقي مسؤوليات جديدة على عملية التربية، فهي مطالبة بأن تعد القوى العاملة للقيام بأعمال وأدوار جديدة في هذا التطور العلمي والتكنولوجي، وفي هذا المجال يجب إعادة النظر في الجودة والكفاءة الداخلية لعملية التربية والتعليم بحيث يصبح من يتم تخرجه من مدرسة أو كلية أو معهد له مكانه وموقعه المناسبين في منظومة العمل والإنتاج.

إن هذا الأمر يعني تواصلاً بين المؤسسة التربوية وموقع الإنتاج، ومراكم البحث للتعرف على ما سيجري من تغيرات علمية وتكنولوجية ورصد كل جديد في مجالات العمل، والتخطيط للتعليم والتدريب على النحو وبالقدر المناسبين لتأهيل كل فرد ليكون له دور في هذه المنظومة الإنتاجية. وهكذا تصبح نظرة التربية إلى المستقبل نظرة موضوعية بحيث يكون الإعداد للعمل هو جوهر هذه العملية وليس بعيداً عنها.

٢. إن القرن القائم سترداد فيه المعلومات وتراثات العلم بشكل غير مألف، ومن هنا تكمن المشكلة في الحصول على تلك المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتوظيفها من أجل المزيد من البحث والتفكير الإنتاجي للمعرفة والإضافة إلى تلك التراكمات،.. إن امتلاك الفرد لمعرفة معينة لا يبعد ولن يعد كافياً ولكنه في حاجة إلى تعلم كيفية الحصول على مصادرها المتعددة والتي سيرداد تقدمها في المستقبل، ويرتبط بهذا بالتأكيد مهارات جديدة لابد من تعلمها.. ومن الأمور الأساسية في هذا الشأن تلك العلاقة الوظيفية بين المعرفة والحياة.

٣. إن التقدم العلمي الهائل في مجال الاتصالات جعل الإنسان قادرًا على أن يشهد ما يحدث في أي مكان من العالم وهو قابع في بيته بيسر وسهولة،.. ومن هنا أصبح الفرد العادي مهدداً تحديداً عنيفاً حتى في حياته داخل بيته، فهذا الأمر

أدى إلى ما يسمى بالغزو الفكري والثقافي حيث العديد من القنوات التليفزيونية التي تحاول أن تشد انتباه المشاهد لأطول فترة ممكنة، وفي ظل ثورة الاتصال نجد أن التربية مطالبة بأن تعد الفرد بالفهائم والمهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع هذا الحشد الكبير المتصارع من القنوات الفضائية تعاملًا ذكيًا.

٤. إن العولمة العالمية أو الكونية ترى أن العالم كله بفعل وسائل الاتصال وما حصل فيها من تطور علمي وتكنولوجي رفع المستوى قد أزال الحدود واحتاز المجال والأهمار وقطع المسافات مما جعل الكون كله أشبه بالقرية الصغيرة... العولمة فكرة نظرية حيدة نرجو أن تتحقق على أرض الواقع ولكن على أساس التعامل مع الجميع على قدم المساواة... إن العولمة فيها خير كبير إذا ما طبقت بشكل موضوعي على أساس التعامل مع الجميع على قدم المساواة.. كما أن فيها مخاطر تستحق من التربية كل اهتمام وتفكير واستعداد... المسألة إذن ليست السباحة في تيار العولمة أو السباحة ضد تيار العولمة، وهذا الرشد لابد أن يقوم على تربية وتعلم من نوع جديد.

٥. إن الجودة الشاملة هي المعيار الوحيد الذي ستكون له السيطرة والغلبة.. وقد أصبح التعليم مطلباً بإعداد الفرد لعمل متميز خلال إمتلاك كفايات متطورة للعمل من أجل تحقيق هذا المدفء والتكميل مع التكنولوجيا المتقدمة التي ستعتمد عليها الصناعة بشكل أساسي.. ومن هنا ظهرت فكرة التعليم من أجل التميز الذي يرمي إلى جودة ناتج العملية التعليمية أيضاً، وهكذا يصبح تعليم المستقبل ليس أي تعليم ولكنه تعليم من أجل هدف مهم هو تحكيم الفرد من معارف وقيم واتجاهات ومهارات تؤهله للعمل الذي يمكن أن يحقق الجودة الشاملة، وبالتالي فإن النظرة المستقبلية للتعليم تعني أنه في حاجة إلى ظرة مستعرضة لكافة مراحل التعليم والتأمل فيما يجب تعليمه في كل مرحلة، وكذلك كيفية تعليم كل ذلك وأماكن التعليم والتدريب، ومدى الاستعانة بمؤسسات العمل والإنتاج في المجتمعات العملية من أجل ان يتمكامل التعليم والتدريب.

٦. التعليم بلا حدود سيكون أساساً مع تطور المعرفة وتراكمها،.. وهو يحتاج من التربية أن توجه الاهتمام إلى مهارات البراعة والبحث والتعلم الذاتي بحيث يستطيع الفرد أن يتعامل بنفسه وبدون حدود مع مختلف مصادر المعرفة، وأن يحمل ويفسر ويستنتج و يصل إلى أحکام عامة أو قواعد عامة.

ونستطيع أن نستخلص من أدبيات الدراسة أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فاعلة لتأهيل طلاب المرحلة الثانوية لسوق العمل، إذ يتضح أن حوالي ٧٩٪ من إجمالي المتعلمين الذكور هم من حملة الثانوية فمادون، وأن من يحملون الثانوية ومادون من العمالة الوطنية يشكلون نسبة ٤١٪ من إجمالي العمالة الوطنية، وهو ما يعني تدني مستوى التعليم في وسط القوى العاملة الوطنية في ظل الاقتصاد المعرفي وعصر العولمة، فهناك عدم توافق بين الحاجة إلى السوق من المهارات المهنية المختلفة وخرجات النظام التعليمي الذي لا يتواكب مع التغيرات المتسارعة في عالم العمل؛ أضعف إلى ذلك عدم وضوح المعايير المهنية لسوق العمل والتي تحدد وتدعم المناهج والأدوات الالزمة التي تسهم في توجيه وإرشاد الطلاب للالتحاق بسوق العمل. وتوارد الأدبيات على منظومة القيم لطلاب المرحلة الثانوية لما لها من دور في تعزيز عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والتي تجعل من الطالب مواطناً فاعلاً في مجتمعه.

تحليل المعلومات وتفسيرها

بالحصول على المعلومات الكمية والكيفية عن طريق الاستبيانات ومن خلال المقابلات الشخصية تم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها في ضوء ما طُرِح من آراء، وقد استخدم الباحث العمليات الإحصائية البسيطة والتي تمثل في الحصول على النسب المئوية لكل عنصر، وعمل مقارنات بهدف الوصول إلى النتائج التي يمكن يستفيد منها صناع القرار بوزارة التربية والتعليم وأصحاب المدارس الأهلية.

أولاً: آراء المستحبين في الاستبانة وخياراً لهم للبرامج والمواد التدريبية

(١) آراء عينة الطلاب في البرامج والمواد التدريبية (الطريق إلى سوق العمل):

جدول رقم (١) يبين آراء الطلاب في البرامج والمواد التدريبية حسب ترتيب أولويات الخيارات (٣٣٠ طالباً)

الرقم	البرنامج / المادة	المجموع	النسبة المئوية	الترتيب
١	مباديء في المحاسبة	٢٤	%٧٢	٦
٢	مباديء في الكهرباء وسباكه المنازل	١١	%٣٣	١٤
٣	مباديء أساسية في الإدارة	٣٤	%١٠٩	٢
٤	السلوك الوظيفي	١٨	%٥٤	٨
٥	فن التسويق	٣٦	%١٠٣	٣
٦	فن البيع	٢٨	%٨٤	٤
٧	الدعاية والإعلان	٢١	%٦٣	٧
٨	السكرتارية	٢٧	%٨١	٥
٩	تصميم الواقع على الإنترنط	١٧	%٥١	١٠
١٠	فن الخطابة ومواجهة الجمهور	١٥	%٤٥	١٣
١١	مهارات حياتية (التفكير الإيجابي، تجرب عمليه ناجحة، تقنية المكاتب، اختيار الأصدقاء، المشاريع الناجحة، إلخ...)	١٦	%٤٨	١١
١٢	صيانة الحاسوب الآلي	١٨	%٥٤	٩
١٣	تركيب الشبكات	١٦	%٤٨	١٢
١٤	كيف تنشيء مشروعأً تجاريًّا وتدبره بنجاح	٤٩	%١٤٨	١

يوضح الجدول السابق (رقم ١) ترتيب أولويات الخيارات للبرامج التي يرغبتها الطلاب، فيبين أن الرغبة الأول هي : كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح (٨٤٪) مما يدل على أن الطالب في حاجة إلى إعداد أنفسهم لمستقبل يتسم بالاتخذيط والرغبة في التدرب على المهارات المطلوبة لذلك. أما الخيار الثاني فهو: مباديء أساسية في الإدارة (٩٠٪) فالإدارة أصبحت علم يدركه الطالب مدى أبعاده وأهميته عند إدارة مشروعه المأمول. والخيار الثالث في الترتيب: فن التسويق (٣٠٪) مما يدل على رغبة الطالب في تعلم فنون ومهارات تطبيقية يستطيع من خلالها تسويق منتجه. ويجيء الخيار الرابع: فن البيع (٤٨٪) وهو يرتبط بالعنصر السابق ويعزره. أما الخيار الخامس: السكرتارية (١٨٪) فهي من متطلبات الأعمال المكتبية والتي يحتاجها الطالب سواءً سيقوم بأعمال السكرتارية بنفسه أو كيفية التعامل مع الخطابات والبريد والمقابلات وبناء العلاقات مع الآخرين.

وعلى الرغم من أهمية بقية البرامج إلا أن الأولويات فرضت نفسها في الاختيار. ومن الملاحظ أن خيار برنامج: مباديء في الكهرباء وسباكه المنازل (٣٢٪) يأتي في المرتبة الأخيرة، فمن الواجب علينا تنمية معانٍ حب العمل والالتزام الأدبي به... وضرورة القبول بالعمل الشريف مهما كانت طبيعته وبالذات في مقتبل العمر (ماذا يريد المجتمع من التربويين، وماذا يريد التربويون من المجتمع، ٢٠٠٣-٤٢٣هـ، ص ٦٢). كما يجب أن نعمل على توعية الطلاب لأن "ثقافة المجتمع وبعض عاداته تعد من معوقات التنمية البشرية، فمثلاً النظرة الدونية التي يراها أفراد المجتمع للأعمال المهنية بشكل عام واليدوية بشكل خاص تتطلب من ثقافة المجتمع وعاداته حول تلك الأعمال، هذه النظرة الدونية تؤدي وبشكل مباشر إلى إعاقة تنمية الموارد البشرية السعودية، وتستدعي تلك النظرة زيادة الطلب على العمالة الوافدة" (ماذا يريد المجتمع من التربويين، وماذا يريد التربويون من المجتمع، ٢٠٠٣-٤٢٣هـ، ص ٦٤).

ومن خلال المقابلات الشخصية عبر الطلاب عن رأيهم في مجموعة البرامج المتعلقة بالحاسب الآلي كالصيانة وتركيب الشيكات بأن هذه النوعية من البرامج يفضلون أخذها في مراكز تدريب متخصصة إذ أن لديها إمكانيات أفضل، كما يوجد لديهم من المهندسين المتخصصين الذي يستطيعون التدرب على أيديهم.

(٢) آراء عينة أولياء الأمور في البرامج والمواد التدريبية (الطريق إلى سوق العمل):

جدول رقم (٢) يبيّن آراء أولياء الأمور في البرامج والمواد التدريبية حسب ترتيب أولويات الخيارات (٥٠ ولـ أمر)

الرقم	البرنامج / المادة	المجموع	النسبة المئوية	الترتيب
١	مباديء في المحاسبة	٨	٥٣٪	١١
٢	مباديء في الكهرباء وسباكه المنازل	٦	٤٪	١٠
٣	مباديء أساسية في الإدارة	١٢	٨٪	٤
٤	السلوك الوظيفي	٨	٥٣٪	١٢
٥	فن التسويق	١٠	٦٦٪	٦
٦	فن البيع	٩	٦٪	٨
٧	الدعاية والإعلان	٨	٥٣٪	١٣

٩	%٦	٩	السكرتارية	٨
٥	%٨	١٢	تصميم الواقع على الإنترنت	٩
١٤	%٥٣	٨	فن الخطابة ومواجهة الجمهور	١٠
٣	%١٠	١٥	مهارات حياتية (التفكير الإيجابي، تجارة عملية ناجحة، تقنية المكاتب، اختيار الأصدقاء، المشاريع الناجحة، إلخ...)	١١
١	%١٢٦	١٩	صيانة الحاسوب الآلي	١٢
٧	%٦٦	١٠	تركيب الشبكات	١٣
٢	%١٠٦	١٦	كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح	١٤

تبين الدراسات أن للمجتمع دور مهم في تعديل المشاركة أنشطة المدرسة والتي تتطلب مشاركة لجنة استشارية من أولياء الأمور، وعينة مختارة من رجال الحي في المجالات الاقتصادية المختلفة، ويوكِّل لهذه اللجنة مهمة وضع خطط سنوية للفعاليات والأنشطة التي يمكن تنفيذها بمساعدة هيئات مختلفة في المجتمع (Rossow, 1990, p. 12).

يوضح الجدول السابق (رقم ٢) آراء أولياء الأمور في البرامج والمواد التدريبية وترتيب أولويات الخيارات. تأتي برامج صيانة الحاسوب الآلي في المقدمة (٦١٪)، ثم كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح (١٠٪)، وفي المرتبة الثالثة: مهارات حياتية (١٠٪)، أما الخيار الرابع فهو: مباديء أساسية في الإدارة (٨٪)، فالآباء يمثلون المجتمع ويطلبون ضرورة التركيز في المناهج الدراسية على إكساب الطالب مهارات محددة هي: مهارات التعلم الذاتي، مهارات التفكير بأنواعه المختلفة، حسن التعامل مع الآخرين، التعامل مع مخرجات التقنية الحديثة، مهارات الاتصال كتابة وشفاهة (ماذا يريد المجتمع من التربويين، وماذا يريد التربويون من المجتمع، ٢٠٠٣-٤٢٣م، ص ٤٤). ومن الملاحظ أن خيار العمل اليدوي المتمثل في برنامج: مباديء في الكهرباء وسباكه المنازل (٤٪) يأتي ضمن المراتب الأخيرة، ويشترك مع نظرة الطلاب أيضًا في نفس المرتبة؛ وهنا يأتي دور التربية في الإسهام في التوعية وتحث الأسرة من خلال الأبناء باحترام العمل اليدوي وتقديره. وتلك من التحديات والمخاطر التي تواجه تنمية الموارد البشرية، إذ أن هناك "فجوة في القيم والسلوكيات تتمثل في النمط الاستهلاكي الذي اعتاد عليه المجتمع السعودي منذ الطفولة الأولى وصعوبة التحول إلى مجتمع إنتاجي،.. والنظرية الدونية للأعمال الحرافية، والاعتمادية والاتكالية على العمالة الوافدة داخل المنزل وخارجها (رؤبة لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٧-٤٢٨م، ص ١٦). "و عبر التحديات يتضح أن درجة التغير في المناخ الأسري إذا لم يواكبها إدراك واهتمام في الحال التربوي فإن التربية سوف تصبح غير قادرة على تعديل دورها التأثيري اجتماعيًّا، وبذلك يصبح مصدر التلقى الأسري محصورًا فيما تقدمه العناصر الأخرى التي وجدت طريقها للتأثير في البناء الأسري كالتأثير الإعلامي وتأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة (الشاعر، رؤبة مستقبلية لتطوير التعليم في إطار تشاركي مجتمعي، ٢٠٠٣-٤٢٣م، ص ٢١)." .

(٣) آراء عينة المعلمين في البرامج والمواد التدريبية (الطريق إلى سوق العمل):

جدول رقم (٣) يبين آراء المعلمين في البرامج والمواد التدريبية حسب ترتيب أولويات الخيارات (١٣٠ معلم)

الرقم	البرنامج / المادة	المجموع	النسبة المئوية	الترتيب
١	مباديء في المحاسبة	٨	%٦١	٦
٢	مباديء في الكهرباء وسباكه المنازل	٦	%٤٦	١٠
٣	مباديء أساسية في الإدارة	٨	%٦١	٧
٤	السلوك الوظيفي	١٦	%١٢٣	٢
٥	فن التسويق	٧	%٥٣	٨
٦	فن البيع	٦	%٤٦	١١
٧	الدعاية والإعلان	٧	%٥٣	٩
٨	السكرتارية	٩	%٦٩	٥
٩	تصميم الواقع على الإنترنط	٦	%٤٦	١٢
١٠	فن الخطابة ومواجهة الجمهور	٦	%٤٦	١٣
١١	مهارات حياتية (التفكير الإيجابي، تجرب عمليه ناجحة، تقنية المكاتب، اختيار الأصدقاء، المشاريع الناجحة، إلخ...)	٢١	%١٦١	١
١٢	صيانة الحاسوب الآلي	١٤	%١٠٧	٣
١٣	تركيب الشبكات	٦	%٤٦	١٤
١٤	كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح	١٠	%٧٦	٤

يتضح من الجدول (رقم ٣) الخاص بآراء المعلمين في البرامج والمواد التدريبية وترتيب أولويات الخيارات أن المعلم على وعي لما يقوم به من أدوار ويعرف متطلبات الجيل الجديد وما يحتاجه الطلاب من مهارات. "فقد تغير العالم ويجب أن تحدد أولويات المنهج الجديد إذا أرادت المدارس الثانوية أن تعلم طلابها عن عاليهم، وإن لم تكن (المدرسة) قادرة على تحديد ما تزيد من طلابها أن يعرفوه، وإن لم يكن المجتمع قادرًا على تحديد الثقافة التي يريد أن يرثها خريجو المدرسة الثانوية، وإن لم يستطع التعليم مساعدة الطالب ليروا علاقات أبعد من علاقتهم الشخصية، إذن سيظل الجيل الجديد جاهلاً بشكل خطير وسوف تتلاشى قدرته على الحياة بثقة ويشكل مستئول (ددور و وحش، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م، ص ٤١٠). وقد وضع المعلمون في أول خيارهم: مهارات حياتية (التفكير الإيجابي، تجرب عمليه ناجحة، تقنية المكاتب، اختيار الأصدقاء، المشاريع الناجحة، إلخ...)، بنسبة (٦١%) فهم يدركون أن من واجبهم توريث المهارة لطلابهم وتعريفهم كيفية توظيفها، وقد

أبدى المعلمون —من خلال المقابلات الشخصية— القيام بذلك بكل أريحية وصدر رحب إذ أن هذه البرامج والأنشطة الإضافية تتيح لهم الخروج خارج نطاق الكتاب المدرسي بمحال أرحب وأوسع يتجلى فيه النقاش الحر والتطبيقات العملية، فبرنامج التوريث أو المعلم رقم (١١) يقوم من خلاله المعلمون بتحديد المهارات التي يمتلكونها، كل على حده، ويدعون الطلاب كل حسب رغبته في الالتزام مع هذا المعلم أو ذاك في حدود عشرة طلاب لكل معلم يسعى إلى تحليكم تلك المهارة التي تميز بها لتحصل المدرسة في نهاية العام على أحد عشر فرداً يملكون تلك المهارة ماضروباً في عدد المعلمين فتتنوع المهارات والخبرات، وتكون المدرسة بهذا مدرسة فاعلة متعلمة. ويأتي اختيار برنامج: السلوك الوظيفي (٣٢١٪) في المرتبة الثانية لما يدركه المعلمون من أهمية هذه النوعية من البرامج لسوق العمل إذ توصي العديد من الدراسات بأن تقوم وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي بإدخال دروس في أخلاقيات العمل والمهن، ... وفي دراسة قام بها فريق عمل من كلية المجتمع بالرياض تم ترتيب السلوكيات التي يجب أن يتحلى بها الباحث عن عمل كالتالي:

- (١) المواظبة
- (٢) الإخلاص والأمانة
- (٣) الحرص على إتقان العمل
- (٤) الحرص على الاستمرار في الوظيفة
- (٥) حسن التعامل مع الآخرين
- (٦) المحافظة على أسرار العمل (رؤية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٧ـ١٤٢٨م، ص ٦٥).

ويحظى الخيار الثالث: صيانة الحاسوب الآلي (٢٧٪) بهذا الترتيب لدى المعلمين لما يلاحظ من طلب السوق إذ لا يخلو بيت من حاسب آلي في الوقت الراهن، ويرى خبراء التربية أنه "لما كان من المتوقع أن يبدع بعض الطلاب تقنيات جديدة، وأن ينجح البعض الآخر في شرح وتقريب التقنية بلغة سهلة وواضحة، كان لزاماً علينا أن نستمد في إعطاء كل المهارات التقنية ومهارات الاتصال حقها من التقدير والاهتمام في آن واحد" (دعدور و وحش، ١٤١٩ـ١٩٩٩م، ص ٤٠).

ويأتي في خيار المعلمين الرابع برنامج: كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح (٦٧٪)، وقد اوصت الدراسات بالاهتمام بتشجيع الشباب على إقامة مشروعاتهم، وفي مقترحات العلاج في البعد الإداري والسلوكي تطلب الدراسات زيادة تحفيز الدولة للشباب لإقامة مشروعات صغيرة وتوسيعهم بفوائد العمل الحر (رؤية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٧ـ١٤٢٨م، ص ٩٥).

ثانيًا: طريقة تقديم هذه البرامج والمواد التدريبية
في هذا الجزء ييدي المشاركون في الاستبانة رأيهم في طريقة تقديم موعد تنفيذها والمراحل الدراسية التي تطبق فيها البرامج التدريبية المقترحة.

(١) آراء عينة الطلاب:

جدول رقم (٤) يبين آراء الطلاب في طريقة تقديم البرامج والمواد التدريبية (٣٣٠ طالب)

				الفقرة	الرقم
لا أوفق		أوفق			
%	العدد	%	العدد		

٦٤٩	٢١٤	٣٥١	١١٦	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها للطلاب في المدارس إجبارياً	١
٢٤٦	٨١	٧٥٤	٢٤٩	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها خلال فترة الدوام الرسمي	٢
٥٥٨	١٨٤	٤٤٢	١٤٦	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يقتصر على المرحلة الثانوية فقط	٣
٤٥٨	١٥١	٥٤٢	١٧٩	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يشمل المراحلين المتوسطة والثانوية	٤
١٨٥	٦١	٨١٥	٢٦٩	إضافة هذه المواد وبرامجها للتدرис ضروري ومفيد للطالب في حياته	٥

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن الطلاب لا يوافقون أن تكون المواد والبرامج التدريبية إجبارية، إذ يرغبون في اختيار ما يناسب ميولهم واتجاهاتهم. وترى الغالبية العظمى (٤٧٥%) من الطلاب أن يكون تقديم المواد والتدريب أثناء الدوام الرسمي وضمن الخطة الدراسية اليومية حتى لا يتخللوا عناء الحضور للمدرسة في الفترة المسائية مرة أخرى. والطلاب لا يوافقون أن يكون تطبيق هذه المواد والبرامج قاصراً على المرحلة الثانوية فقط بل يتعداها ليشمل المرحلة المتوسطة أيضاً. ويرى الغالبية الكبرى من الطلاب، ونسبتهم (٨١%) أن إضافة هذه المواد للتدرис ضروري ومفيد للطالب في حياته.

(٢) آراء عينة أولياء الأمور:

جدول رقم (٥) يبين آراء أولياء الأمور في طريقة تقديم البرامج والمواد التدريبية (١٥٠ ولـ ١٥٠ أمر)

الرقم	الفقرة	أوافق		لا أوافق	
		%	العدد	%	العدد
١	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها للطلاب في المدارس إجبارياً	٨٩	٦٨٤	٦١	٤٠٦
٢	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها خلال فترة الدوام الرسمي	١١٩	٧٩٣	٣١	٢٠٧
٣	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يقتصر على المرحلة الثانوية فقط	٧٤	٤٩٣	٧٦	٥٠٧
٤	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يشمل المراحلين المتوسطة والثانوية	٨١	٥٤	٦٩	٤٦
٥	إضافة هذه المواد وبرامجها للتدرис ضروري ومفيد للطالب في حياته	١٣٣	٨٨٦	١٧	١١٤

يتضح آراء أولياء الأمور في طريقة تقديم البرامج والمواد التدريبية كما يبينها الجدول رقم (٥) أعلاه يوافقون أن تكون هذه المواد إجبارية، وهو عكس ما يراه الطلاب، وقد فهم أولياء الأمور أن تتضمن المناهج هذه المواد والبرامج في خطتها ولا يترك مجال لاقتراحات بعض المدارس. كما يتفق الجميع بنسبة عالية (٧٩%) أن تقدم البرامج أثناء الدوام الرسمي حتى لا ينشغل الطلاب ويعودون مرة أخرى للمدرسة مما يحملهم أعباء وجهد أكثر. ويتفق الجميع على ألا يقتصر تقديم البرامج على المرحلة الثانوية فقط بل يشمل المراحلين المتوسطة والثانوية، إذ أن هذه النوعية من البرامج ضرورية ومفيدة للطالب في حياته (٨٨%).

(٢) آراء عينة المعلمين:

جدول رقم (٦) يبين آراء المعلمين في طريقة تقديم البرامج والمواد التدريبية (١٣٠ معلم)

الرقم	الفقرة	أوافق		لا أوافق	
		%	العدد	%	العدد
١	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها للطلاب في المدارس إجبارياً	٦٧	٥١٥	٤٨٤	٦٣
٢	يكون تدريس هذه المواد وبرامجها خلال فترة الدوام الرسمي	١٠٧	٨٢٣	١٧٧	٢٣
٣	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يقتصر على المرحلة الثانوية فقط	٤٤	٣٣٨	٦٦١	٨٦
٤	تطبيق هذه المواد وبرامجها يجب أن يشمل المراحلين المتوسطة والثانوية	٦٩	٥٣	٤٦٩	٦١
٥	إضافة هذه المواد وبرامجها للتدرис ضروري ومفيد للطالب في حياته	١٢٦	٩٦٩	٤	٣

يتضح من آراء المعلمين في الجدول رقم (٦) أن تتضمن الخطة الدراسية هذه النوعية من البرامج وإن كانت نسبة الموافقين وغير الموافقين متقاربة، وهي على التوالي (٥١٥٪)، (٤٨٤٪).ويرى المعلمون نسبة أعلى (٨٢٣٪) أن تقديم هذه المواد والدورات التدريبية يكون في فترة الدوام الرسمي، ويررون أيضاً ألا يقتصر تقديمها على المرحلة الثانوية فقط بل تشمل المراحلين المتوسطة والثانوية.

ثالثاً: التصور المقترن لبرامج سوق العمل في المدارس الثانوية

حيث إن المدارس الثانوية موضع الدراسة قد قررت ضمن خطتها التطويرية في العام الدراسي ١٤٢٨/١٤٢٩ـ إدخال برنامج ربط الطلاب بسوق العمل، وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية فقد بدأت الخطوات التنفيذية للبرنامج وفق الآتي:

١. تم إطلاق اسم (الطريق إلى سوق العمل) عنواناً للبرنامج حتى يكن أقرب إلى ذهن الطالب، ومحضًا للدخول فيه.
٢. تم استقدام عدد من المتخصصين في الإدارة والمحاسبة والاقتصاد ليكونوا مدربين في البرنامج.
٣. تم إعداد قاعة تدريبية في كل مدرسة ثانوية تستوعب ٦٠ طالباً
٤. تم تحديد ٦٠ ساعة لتنفيذ البرنامج داخل المدرسة حسب الخطة الدراسية مقسمة على عامين دراسيين، في كل عام ٣٠ ساعة، في كل فصل دراسي ١٥ ساعة.
٥. تم قصر البرنامج على الصف الأول الثانوي والصف الثاني الثانوي فقط.
٦. تم جعل البرنامج اختيارياً لطلاب الصف الثالث الثانوي هذا العام فقط، ويكون تنفيذه لهؤلاء الطلاب في الفترة المسائية.
٧. تم تحديد الموضوعات التالية للتدرير عليها، وهي:

- ٧) كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتديره بنجاح.
- ٨) مبادئ أساسية في الإدارة.
- ٩) فن التسويق.
- ١٠) فن البيع.
- ١١) السكرتارية
- ١٢) مبادئ في المحاسبة.
٨. تم إضافة ساعة دراسية في الصف الثاني وتحويل إحدى ساعات النشاط في الصف الأول الثانوي لتقديم البرنامج وتضمينها الخطة الدراسية.
٩. تم اختيار أسلوب التدريب القائم على الربط بين ما يتلقاه الطالب من مهارات تدريبية داخل القاعة والتدريب العملي في مؤسسات القطاع الخاص.
١٠. تم الاتفاق مع عدد من المؤسسات والمكاتب الخاصة للتعاون في تدريب الطلاب.
١١. تم صناعة المنهج على شكل حقائب تدريبية للمدرب والمتدرب تحتوي على الأهداف التفصيلية لكل دورة والمحفوظ والنشاطات التدريبية والوسائل السمعية والبصرية والتقنية الالازمة.
١٢. تم تضمين برنامج لقاء الرواد ضمن الساعات التدريبية، وفيه يرى الطلاب قدوات عملية واقعية يتلقون فيها بأصحاب الأعمال الناجحين ويتعرفون على تجاربهم وأسباب نجاحهم.
١٣. تم صناعة برنامج إثرائي في المدرسة تحت اسم (برنامج التوريث أو المعلم رقم "١١") ليكون معززًا لما يدرسه الطلاب من مهارات يتم تملكها من خلال ملازمة الطالب للمعلم صاحب المهارة.
١٤. يقوم كل متدرب منفرداً أو مع مجموعة وتحت إشراف مرشد متخصص بتقديم مشروع التخرج يكون من متطلبات الحصول على شهادة إتمام التدريب في البرنامج.
١٥. تمنح المدرسة الطالب المتدرب، بعد إتمام ساعات التدريب، شهادة من مركز تدريب معتمد. يخرج الطالب من المدرسة بشادتين، إحداهما تعليمية والآخر تدريبية تؤهلهما لمواصلة دراسته إن شاء أو الدخول لسوق العمل.
١٦. تم تحديد ثلاثة برامج في الصف الأول الثانوي، وثلاثة برامج أخرى في الصف الثاني الثانوي، كما تم تحديد الساعات لكل برنامج ومكان تنفيذه موضحة في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) يوضح موضوعات البرنامج وال ساعات المخصصة لكل برنامج

الإجمالي	لقاء الرواد	عدد ساعات التدريب خارج المدرسة (التطبيق الميداني)	عدد ساعات التدريب داخل المدرسة	السنة الدراسية	اسم البرنامج	م
١٤	-	٤	١٠	أول ثانوي	مباديء في الإدارة	١
١٤	٤	٨	١٠	أول ثانوي	كيف تنشيء مشروعًا تجاريًّا وتدبره بنجاح	٢
١٧	٢	٥	١٠	أول ثانوي	فن التسويق	٣
١٧	٢	٥	١٠	ثاني ثانوي	فن البيع	٤
١٥	-	٥	١٠	ثاني ثانوي	مباديء في المحاسبة	٥
١٦	-	٨	١٠	ثاني ثانوي	السكرتارية	٦
٩٣	٨	٣٥	٦٠	المجموع		
١٠٣	المجموع الكلي للبرنامج					

توصيات الدراسة

من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة استطاعت أن تحيي عن التساؤلات المطروحة من حيث رغبات طلاب المرحلة الثانوية في المدارس الأهلية من برامج تدريبية وعملية تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل، ووجهات نظر أولياء أمور هؤلاء الطلاب ورغبتهم في إلحاق أبنائهم بجموعة من البرامج التدريبية والعملية داخل المدرسة وفي المؤسسات الخارجية لتأهيلهم

لسوق العمل، ورأي معلمي المرحلة الثانوية في تقديم برامج تدريبية وعملية لإكساب الطلاب المهارات والقدرات الالزمة للإنخراط في سوق العمل بعد تخرجهم، كما تطرح التصور المقترن لبرامج سوق العمل في المدارس الثانوية.

أولاً: توصيات خاصة بوزارة التربية والتعليم

١. العمل على إعادة النظر في الخطة الدراسية للمدرسة الثانوية من حيث المقررات الدراسية، وعدد ساعات كل مقرر لمواكبة التحديات الجديدة التي تواجه طالب القرن الحادي والعشرين.
٢. ضرورة تضمين الخطة الدراسية مقررات تعنى تملك الطالب مهارات تؤهله للتعرف على سوق العمل، وتساعده على الانخراط فيه.
٣. التأكيد على ضرورة تطبيق استراتيجيات جديدة في التعليم الثانوي مثل (التعلم التعاوني) وجعله مدخلاً لخلق ثقافة إيجابية لدى الطالب.
٤. التأكيد على تناول بعض المقررات الدراسية في صورة برنامج تدريسي بعيداً عن التعليم القائم على الأداء المعرفي النظري.
٥. إعادة النظر في علاقة المعلم بالطالب داخل المدرسة الثانوية وبناؤها على التفاعل الإيجابي بين الطرفين في نقل المهارات والمفهومات بين المعلم والطالب.
٦. إعطاء المدارس الثانوية وخاصة الأهلية منها مرونة في طريقة أداء واجبها التدريسي في بعض المواد بأسلوب التدريب.
٧. إعطاء الأولوية في المساعدات التي تمنح للمدارس الأهلية لتلك المدارس التي تقدم برامج تدريبية متميزة ذات صلة بسوق العمل.

ثانياً: توصيات خاصة بالمدارس الأهلية

١. التأكيد على استثمار المرونة الممنوحة للمدرسة الأهلية في تقديم خدمات مساندة لطلابها تعينهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل في القطاع الخاص.
٢. فتح أبواب الحوار بين المدارس الأهلية وقطاعات الأعمال والإنتاج لتبادل الخبرات وربط طلابها بسوق العمل.
٣. تبني مشروع منظومة القيم التي تعزز عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية وتحلل الطالب مواطناً فاعلاً في مجتمعه المحلي.
٤. تضمين برامج تدريبية في الخطة الدراسية لما تتمتع به المدارس الأهلية من مرونة في تنفيذ خططها.

٥. توفير برامج ومواد داعمة لقيم العمل مع ربطها بالمستقبل المهني للطالب وسلوكيه واحتياجاته الوظيفية التي يتطلبهما سوق العمل.
٦. العمل على صناعة النموذج الذي يحتذى في هيئة الطالب لسوق العمل وتحمّل المسؤولية الاجتماعية والوطنية في ذلك.
٧. تزويد الطلاب بالمهارات والسلوكيات التي تعينهم للانخراط في سوق العمل بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية.

ثانياً: توصيات خاصة بمؤسسات قطاع الأعمال المحلية

١. خلق مناخ ملائم وداعم للتعاون والتفاعل مع المدارس الأهلية.
٢. إدراك الدور الذي من الممكن أن يؤديه قطاع التعليم عامة في تطوير مخرجات مؤسسات قطاع الأعمال.
٣. المساهمة والمشاركة في تحديد المناهج الفنية والإدارية في المرحلة الثانوية التي تلبي الاحتياجات الأولية والمستقبلية للتوظيف.
٤. وضع مشروع واضح المعالم لتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمالة المؤهلة والمدربة من خريجي الثانوية العامة لإنجاحهم بسوق العمل.
٥. تعزيز برامج سوق العمل التي تعقدتها المدارس والتشجيع على تنفيذها والمشاركة في تقويمها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية والترجمة:

أتشايда وآخرون (١٤١٩-١٩٩٩م). إعداد الطالب للقرن الحادي والعشرين. ترجمة السيد دعدور، و إبراهيم وحش، مراجعة وتقديم أ.د. أحمد اللقاني. القاهرة، عالم الكتب.

الأنصاري، عيسى (١٤٢٥-٢٠٠٤م). دراسة مسحية للكشف عن أسباب إلحاق الأبناء بالمدارس الأهلية وآراء الآباء حول هذه المدارس. ورقة عمل مقدمة للقاء الناسع للتعليم الأهلي (التعليم الأهلي وتحديات العصر)، إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأحساء في ١٧-١٤٢٥هـ الموافق ٤/٨/٢٠٠٤م.

جريدة الجزيرة "سوق العمل السعودي حقق مكاسب إيجابية تماشت مع غزو الاقتصاد الوطني" في ١٥/٩/٢٠٠٨م.

الجالال، عبد العزيز عبد الله (١٤٢٨-٢٠٠٧م). واقع التعليم وسوق العمل العربي والدولي "صورة ل الواقع وتصور للمستقبل". دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم "التعليم واحتياجات سوق العمل"، عمان، ٨-٧ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٤-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧م.

الحسن، كرمة (١٤٢٨-٢٠٠٧م). ضمان جودة التعليم العربي بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم "التعليم واحتياجات سوق العمل"، عمان، ٧-٨ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٤-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧م.

الرايمل، خالد (١٤٢٥-٢٠٠٤م). المعايير المهنية الوطنية كيف تستثمرها في المدارس الأهلية. ورقة عمل مقدمة للقاء الناسع للتعليم الأهلي (التعليم الأهلي وتحديات العصر)، إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأحساء في ١٧-١٤٢٥هـ الموافق ٤/٨/٢٠٠٤م.

رؤية لتنمية الموارد البشرية (١٤٢٨-٢٠٠٧م). منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الثالثة.

الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم وآخرون (١٤٢٣-٢٠٠٣م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في إطار تشاركي مجتمعي. ورقة عمل مقدمة لندوة: ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويين من المجتمع؟ وزارة المعارف، الرياض في الفترة من ٢٠-١٨ ذي القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ٢١-٢٣ يناير ٢٠٠٣م.

صانع، عبد الرحمن بن أحمد، و متولي، مصطفى محمد (١٤٢٥-٢٠٠٥م). الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكميل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

عباس، بلقاسم (١٤٢٨-٢٠٠٧م). البطالة بين خريجي الشخصيات العلمية. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم "التعليم واحتياجات سوق العمل"، عمان، ٨-٧ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٤-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧م.

عبد السميم، مصطفى (١٤٢٨-٢٠٠٧م). سمات النهج الداعم لقيم العمل. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم "التعليم واحتياجات سوق العمل"، عمان، ٧-٨ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٤-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧م.

عثمان، عبد المنعم ((١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). تنويع مسارات و تخصصات التعليم الثانوي. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتراث والتعليم "التعليم واحتياجات سوق العمل"، عمان، ٧-٨ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٥-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧م.

العساي، صالح محمد (١٩٩٥م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان.

ماذا يريد المجتمع من التربويين؟ وماذا يريد التربويين من المجتمع؟ (أوراق عمل الندوة) وزارة المعارف، الرياض في الفترة من ٢٠-١٨ ذي القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ٢٣-٢١ يناير ٢٠٠٣م.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، (أغسطس، ٢٠٠٧م). الإصدار السادس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Rossow, L. (1990). *The Principalship: Dimensions in Instructional Leadership*. New Jersey: Prentice Hall.

Caracelli, L. & Greene, J. (1994). *Data Analysis for Mixed-method Analysis*. Routledge.

Parkinson, B.(1994). *Observing Foreign Language Lessons*. *Language Learning Journal*, No. 5, pp. 20-24.

Johns, G. (1984). *Using Statistics in Educational Research*. Unpublished Report . University of Wales, College of Cardiff.

Witkin, B. (1984). *Assessing Needs in Educational Social Programs*. Jossy-Bass Inc.

Seliger H. & Shohamy, E. (1989). *Second Language Research Method*. Oxford.

Filmus, D. (2001). *Secondary Education in Latin America and the Labour Market*. *Prospects*, XXX1 (1), 47-60.

Lewin, K. & Caillods, F. (2001). *Financing and the Development of Secondary Education in the Developing Countries*. *Prospects*, XXX1 (1), 61-72.

Mclean, R. (2001). *Overview: Secondary Education at the Crossroads*. *Prospects*, XXX1 (1), 39-45.